الأمم المتحدة

EP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/63/56
8 March 2011

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف
لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثالث والستون
مونتريال، 4 – 8 أبريل / نيسان 2011

برنامج قطري: تيمور ليشتي

تتضمن هذه الوثيقة:

- ورقة تقييم البرنامج القطري (أعدتها أمانة الصندوق)
- تعليقات وتوصيات أمانة الصندوق
- خطاب الإحالة من حكومة تيمور ليشتي
- ورقة غلاف البرنامج القطري والملخص التنفيذي

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

ورقة تقييم البرنامج القطري لتيمور ليشتي

وحدة الأوزون الوطنية، وزارة الاقتصاد والتنمية

حالة التصديق على اتفاقية فيينا وبروتوكول مونتريال

التوقيع	التصديق	الدخول حيز النفاذ
اتفاقية فيينا (1985)	16 أيلول/سبتمبر 2009	15 كانون الأول/ديسمبر 2009
بروتوكول مونتريال (1987)	16 أيلول/سبتمبر 2009	15 كانون الأول/ديسمبر 2009
تعديل لندن (1990)	16 أيلول/سبتمبر 2009	15 كانون الأول/ديسمبر 2009
تعديل كوبنهاغن (1992)	16 أيلول/سبتمبر 2009	15 كانون الأول/ديسمبر 2009
تعديل مونتريال (1997)	16 أيلول/سبتمبر 2009	15 كانون الأول/ديسمبر 2009
تعديل بكين (1999)	16 أيلول/سبتمبر 2009	15 كانون الأول/ديسمبر 2009

إنتاج المواد الخاضعة للرقابة: ليس هناك إنتاج لمواد خاضعة للرقابة

استهلاك جميع المواد الخاضعة للرقابة (2009): 9.90 طن متري 0.89 طن من قدرات استنفاد الأوزون

(أطنان)	CFC-11	CFC-12	CFC-115	مجموع الـ CFCs	HCFC-22	مجموع الـ CFCs و HCFCs
متري	0	0.34	0.04	0.38	9.52	9.90
مواد مستنفدة للأوزون	0	0.34	0.03	0.37	0.52	0.89

توزيع قدرات استنفاد الأوزون حسب المادة: مواد كلوروفلوروكربونية 42%
مواد هيدروكلوروفلوروكربونية 58%

توزيع قدرات استنفاد الأوزون حسب القطاع: تكييف الهواء والتبريد 100%

استهلاك بروتوكول مونتريال من المواد (أطنان من قدرات استنفاد الأوزون)

خط أساس البرنامج القطري	مواد فلورو كلورو كربونية	هالونات	كلوروفورم الميثيل	بروميد الميثيل	هيدروكلورو فلورو كربون – 22
استهلاك خط الأساس	36.0	1.5	0.1	0.2	0.5*
مستوى الاستهلاك المسموح به عام 2010	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5

*خط الأساس المقدر.

فترة البرنامج القطري: عامين (2010-2012)

هدف إزالة المواد المستنفدة للأوزون: الحفاظ على استهلاك صفر من مواد الكلوروفلوروكربون
10% خفض في استهلاك الهيدروكلوروفلوروكربون 22 بنهاية عام 2014

مجال الإزالة ذو الأولوية: قطاع خدمة التبريد

تكلفة الأنشطة في البلد: 271,700 دولار أمريكي (زائد 40,000 دولار أمريكي للتعزيز المؤسسي تمت الموافقة على التمويل في الاجتماع الحادي والستين)

الاستراتيجية

التزمت حكومة تيمور ليشتي بضمان الامتثال بأحكام بروتوكول مونتريال كما تلتزم أيضا بالحد من استهلاك تيمور ليشتي من المواد المستنفدة للأوزون، بطريقة مجدية من حيث التكاليف وعلى مراحل، للوفاء بالتزاماتها كطرف. والهدف من خطة عمل البرنامج القطري هو الحفاظ على استهلاك صفر من مواد الكلوروفلوروكربونية والإزالة التدريجية لاستهلاك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية امتثالا لبروتوكول مونتريال. وتشمل خطة العمل أنشطة لوضع وتنفيذ لوائح فعالة ونظام لإصدار التراخيص لتنظيم ومراقبة واردات المواد المستنفدة للأوزون (بما في ذلك المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية) والمعدات القائمة على مواد مستنفدة للأوزون، وأنشطة لبناء قدرة البلاد لتحسين ممارسات الخدمة. من المتوقع أن يساعد تنفيذ البرنامج القطري البلد على تحقيق أهداف خفض المواد المستنفدة للأوزون.

تعليقات وتوصيات أمانة الصندوق

الوصف

1 - وفقا لبيانات المادة 7 ودراسة أقيمت مؤخرا لإعداد البرنامج القطري لتيمور ليشتي وخطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، فإنه قد تم الإبلاغ عن إجمالي استهلاك الهيدروكلوروفلوروكربون بكمية 0.52 طن من قدرات استنفاد الأوزون عام 2009. أبلغ البلد أيضا عن 0.37 طن من قدرات استنفاد الأوزون من المواد الكلوروفلوروكربونية المستخدمة كغازات تبريد. ولم يتم الإبلاغ عن أي استهلاك لهالونات أو بروميد الميثيل أو أي مواد أخرى مستنفدة للأوزون لهذه الفترة. ويقدر خط الأساس المحسوب للهيدروكلوروفلوروكربون لتيمور ليشتي بـ 9.635 طن متري (0.53 طن من قدرات استنفاد الأوزون). ومن المتوقع أن يكون استهلاك الكلوروفلوروكربون صفرا بعد نهاية عام 2009.

2 - أصبحت تيمور ليشتي دولة مستقلة عام 2002. وفي نهاية عام 1999، كان 70 بالمائة من البنية الأساسية الاقتصادية في تيمور ليشتي قد أضيرت بشكل كبير بسبب القوات والميليشيات المناهضة للاستقلال. وتم توفير مساعدة دولية مكثفة بقيادة الأمم المتحدة للبلاد وذلك لإعادة تأهيل البنية الأساسية وإعادة بناء الإدارة المدنية.

3 - ما زالت تيمور ليشتي بصدد عملية بناء قدراتها على الإدارة العامة وإعداد لوائحها. وما زالت مختلف وزارات الحكومة وإداراتها والقطاع العام مستمرة في الحصول على دعم قوي من الأمم المتحدة والبلدان المانحة من خلال التواجد طويل المدى للمستشارين والمساعدة الفنية الخارجية.

4 - انضمت تيمور ليشتي إلى بروتوكول مونتريال في أيلول/سبتمبر 2009. وتمت الموافقة على المرحلة الأولى من تمويل التعزيز المؤسسي من قبل الصندوق متعدد الأطراف في الاجتماع السادس والخمسين وتم صرفه في تشرين الأول/أكتوبر 2009. وفي إطار دعم تمويل التعزيز المؤسسي تم إنشاء وحدة وطنية للأوزون في إطار وزارة الاقتصاد والتنمية. كما تم تنظيم برامج للإعلام العام والاتصال لزيادة الوعي ببروتوكول مونتريال وإزالة المواد المستنفدة للأوزون. كما تم أيضا تشكيل لجنة توجيهية للأوزون لإشراك الوزارات الحكومية الرئيسية وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص في برنامج إزالة المواد المستنفدة للأوزون. وأصبح مستوردو المواد المستنفدة للأوزون وتجار التجزئة وقطاع خدمة التبريد على علم بأن هناك إزالة للمواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وحظر على المواد الكلوروفلوروكربونية. وطرح أصحاب المصلحة مشاغل تتعلق بأثر إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية على الاقتصاد وطلبوا أن يتم توفير الاتصالات والتدريب والمساعدة في مرحلة مبكرة. وفي الاجتماع التاسع والخمسين للجنة التنفيذية، تمت الموافقة على تمويل إعداد البرنامج القطري وخطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. كما تسلم البلد أيضا المرحلة الثانية من تمويل التعزيز المؤسسي وتمويل إضافي بمبلغ 55,000 دولار أمريكي لإعداد خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية نظرا لاستهلاك الهيدروكلوروفلوروكربون الذي تم تحديده خلال الدراسة، على أساس المقرر 16/56. وقد أجريت الدراسة الخاصة بإعداد البرنامج القطري وخطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية وتم الآن تقديم البرنامج القطري والخطة للاجتماع الثالث والستين لدراستهما.

5 - ولا يوجد في تيمور ليشتي تشريعات ولا لوائح ولا نظم إصدار تراخيص قائمة لمراقبة استيراد واستخدام المواد المستنفدة للأوزون. ومن أجل الامتثال بإجراءات مراقبة بروتوكول مونتريال حول إزالة المواد المستنفدة للأوزون، أصدرت وزارة الدولة للبيئة ووزارة الاقتصاد والتنمية نشرة حكومية (MED/NOU/2010) لحظر استيراد المواد المستنفدة للأوزون والمعدات القائمة عليها يبدأ العمل بها في أول كانون الثاني/ديسمبر 2010. وتنوي حكومة تيمور ليشتي أن تضع سياسة إصدار تراخيص الاستيراد والتصدير ونظام للحصص لمراقبة واردات المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

6 - يشمل مقترح البرنامج القطري، الذي تم إعداده بمساعدة يونيب، الأهداف الواردة أدناه:

(أ) مساندة وحدة الأوزون الوطنية للوفاء بالتزاماتها في جمع البيانات والإبلاغ باستهلاك المواد المستنفدة للأوزون؛

(ب) وضع وتنفيذ إجراءات مراقبة للحفاظ على استهلاك صفر من المواد الكلوروفلوروكربونية مثل فرض الحظر على استيراد المواد الكلوروفلوروكربونية والمعدات القائمة عليها؛

(ج) تطوير تشريعات ذات صلة ونظم فعالة لإصدار التراخيص وللحصص لمساندة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية؛

(د) تنفيذ أنشطة خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية لضمان الخفض التدريجي لاستهلاك هذه المواد؛

(هـ) وضع نظام مراقبة استيراد واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون؛ و

(و) القيام ببرامج تعليم عام وتوعية جماهيرية بإزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

7 - يتضمن مقترح البرنامج القطري لتيمور ليشتي برنامجا للتعزيز المؤسسي وتنفيذ خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية. وقد تمت الموافقة فعلا على برنامج التعزيز المؤسسي وتم تجديده مرة واحدة. وسيتم تقديم طلبات التمويل المقبلة لبرنامج التعزيز المؤسسي عندما يحين موعد التجديد. ويتم تقديم طلب تمويل خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية مع مقترح البرنامج القطري إلى الاجتماع الثالث والستين. ونظرا لأن تيمور ليشتي لم تنفذ أي برنامج لإزالة المواد الكلوروفلوروكربونية، فإن أنشطة إزالة هذه المواد قد تم إدراجها في خطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية.

تعليقات الأمانة

8 - مع ملاحظة أن إعداد البرنامج القطري وخطة إدارة إزالة المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية قد استكمل، ولكن التشريعات واللوائح ونظم إصدار التراخيص لمراقبة واردات المواد المستنفدة للأوزون (المواد الكلوروفلوروكربونية والهيدروكلوروفلوروكربونية) واستخدامها لم يتم اتخاذها، فإن الأمانة قد سألت عن التقدم المحرز والوضع الحالي والخطوات المقبلة المخطط لها لوضع التشريعات واللوائح ونظم إصدار التراخيص لمراقبة الاستيراد.

9 - أجاب يونيب أن إعداد نظم إصدار التراخيص جاري حاليا، ولكن التقدم بطيء. وتدرس الحكومة إدماج بروتوكول مونتريال وتعديلاته في القوانين الوطنية. كما أن البرنامج القطري سيتم إدراجه في التوصيات إلى الوزارة لإعداد التشريعات. وأبلغ يونيب الأمانة أنه نظرا لأن اعتماد التشريعات في البرلمان يمكن أن يستغرق حتى عامين أو ثلاثة أعوام، فإن إجراء النشرة الحكومية سوف يستخدم بشكل مستمر لمراقبة واردات المواد الهيدروكلوروفلورو كربونية لضمان الامتثال بأهداف مراقبة بروتوكول مونتريال.

التوصيات

10 - توصي أمانة الصندوق بالموافقة على البرنامج القطري لتيمور ليشتي، مع ملاحظة أن الموافقة على البرنامج القطري لا تعني الموافقة على المشروعات المحددة فيه أو على مستويات تمويلها. ينبغي أن تكون الموافقة على البرنامج القطري لتيمور ليشتي دون الإخلال بتشغيل آلية بروتوكول مونتريال لمعالجة عدم الامتثال المحتمل.

11 - توصي أمانة الصندوق أيضا بأن يطلب إلى حكومة تيمور ليشتي أن تقدم سنويا إلى اللجنة التنفيذية معلومات حول التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج القطري، وفقا لمقرر اللجنة التنفيذية حول تنفيذ البرامج القطرية

(UNEP/OzL.Pro/ExCom/10/40، الفقرة 135) باستخدام الشكل المعتمد الإلكتروني. وينبغي تقديم التقرير الأولي الذي يغطي الفترة من أول كانون الثاني/يناير 2011 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2011 إلى أمانة الصندوق في ميعاد غايته أول أيار/مايو 2012.

DEMOCRATIC REPUBLIC OF TIMOR-LESTE
MINISTRY OF ECONOMY AND DEVENLOPMENT
SECRETARIAT OF STATE FOR ENVIRONMENT
GABINET OF THE SECRETARY OF STATE

To : **Ms. Maria Nolan,**
Chief Officer Secretariat of the Multilateral Fund for the Implementation of the Montreal Protocol Montreal, Canada
Fax: (514) 282-0068

Ref. Number: ...15...../GSEMA/0I/11

Date: 31 of January 2011

Subject: **Endorsement Letter for the Multilateral Fund for Country Programme for Timor-Leste**

Dear Ms. Maria Nolan,

It is our great honour to submit the Country Programme for Timor-Leste for consideration at the 63rd Meeting of the Executive Committee of the Multilateral Fund (MLF). This Country Prgramme jointly with HPMP has been developed by the Secretariat of State for Environment, Ministry of Economy and Development with the assistance of UNEP and UNDP Dili.

We would like to thank the MLF for all the support provided to Timor-Leste and appreciate your continuous support to Timor-Leste in its implementation of the Montreal Protocol.

The Secretariat of State for Environment, Ministry of Economy and Development of the Government of Timor-Leste would avail itself of this opportunity to renew its thanks to the Secretariat of the Multilateral Fund for the Implementation of the Montreal Protocol.

Please accept the assurances of my highest consideration.

Sincerely yours,

Adílio de Deus de Jesus Lima
Secretary of State for Environment

Cc: **Rajendra M. Shende**
Chief, Energy and Ozone Action Unit
United Nations Environment Programme,
Division of technology, Industry and Economics; Fax: (+33) 144 37 1474

COUNTRY PROGRAMME COVER SHEET

COUNTRY **Democratic Republic of Timor Leste**

DATE RECEIVED **4 March 2011**

LEAD NATIONAL AGENCY **Secretary of State for Environment, Ministry of Economic and Development**

PERIOD COVERED BY COUNTRY PROGRAMME **2011 - 2015**

1. PHASE OUT SCHEDULE

Substance	2009 Consumption (import) in ODP Tonnes	Planned Total Cons. until end 2015 (Tonnes x ODP)	Planned year of Reduction
CFC-12 & CFC-115 (in R-502)	0.37	0	2010
Total (Annex A)	**0.37**	**0**	
HCFC-22 in R-502	0.0022	0	2010
HCFC-22	0.5214	2.621	2015
Total Annex C	**0.5236**	**2.621**	

2. ACTION PLAN OF Timor Leste

In order to implement its phase out strategy, the Government has developed an Action Plan as follows: (Since 100% of ODS consumption is in the Refrigeration and air-conditioning sector, this action plan matches the one drawn up within the HCFC Phase-Out Management Plan for Phase I up to 2015).

- Support the National Ozone Office which has been established within the Secretariat of Environmental Affairs, Ministry of Economy & Development as the focal point for all activities related to the Montreal Protocol.
- Develop and implement control measures including:
  - Ban imports of Annex A substances and equipment using these substances by 2011 or earlier.
  - Prohibit new enterprises producing and/or assembling equipment, foams, or aerosols using ODS at the earliest.
  - Develop and implement appropriate legislation to restrict and control imports and exports of ODS and other refrigerants.
  - Establish import quotas and licenses for HCFCs.
- Establish a monitoring system for ODS imports and consumption
- Embark on a communication programme
- Implement and monitor the following components of the HPMP with assistance from the Multilateral Fund and implementing agencies/bilateral donors:
  - Development of legislation and regulations
  - Training of Trainers in Good Refrigerant Management Practices
  - Train Customs Department, Statistics Division and NOU in monitoring and collection of data to meet the reporting requirements of the Protocol

- Set up servicing infrastructure for good practice and recovery and recycling

3. PROJECTS

A summary of the projects identified and detailed in the HPMP are as follows:

Name of Project		Time Frame	Amount Requested from Fund (US$)
HCFC Phase-out Management Plan – Phase 1 (up to 2015)	Training in Monitoring and Control of ODS (including procurement of refrigerant identifiers)	2011 - 2015	$59,000
	Training of Technicians	2011 - 2015	$45,000
	Public Awareness	2011 - 2015	$30,900
	Equipment for Training school and recovery equipment and tools for technicians	2011 - 2015	$96,800
	Project Coordination & Management	2011 - 2015	$40,000
TOTAL			**$271,700**

4. COSTS

ODP to be phased out	0.418 ODP tonnes
Total Cost of phase-out	US$ 271,700
Cost of projects being submitted with this Country Programme	US$ 271,700
Amount being requested from Fund	US$ 271,700
Cost effectiveness (on Funds requested)	US$650/ODP kg

EXECUTIVE SUMMARY

Timor-Leste (officially the Democratic Republic of Timor-Leste) is a country at the eastern end of the Indonesian archipelago. Timor Leste was colonized by Portugal in the 16th century, and was known as Portuguese Timor until Portugal's decolonization of the country. In late 1975 Timor Leste declared its independence but was invaded and occupied by Indonesia later that year, and declared that country's 27th province the following year. In 1999, following the United Nations-sponsored act of self-determination, Indonesia relinquished control of the territory and Timor Leste became the first new sovereign state of the twenty-first century on May 20, 2002 and joined the United Nations on September 22, 2002.

In late 1999, about 70% of the economic infrastructure of Timor Leste was laid waste by Indonesian troops and anti-independence militias. Over the next three years a massive international program, manned by 5,000 peacekeepers (8,000 at peak) and 1,300 police officers, led to substantial reconstruction in both urban and rural areas. The country continues to face great challenges in rebuilding its infrastructure, strengthening the civil administration, and generating jobs for young people entering the work force. The development of oil and gas resources in offshore waters has greatly supplemented government revenues. This technology-intensive industry, however, has done little to create jobs for the unemployed because there are no production facilities in Timor and the gas is piped to Australia. The underlying economic

policy challenge the country faces remains how best to use oil-and-gas wealth to lift the non-oil economy onto a higher growth path and to reduce poverty.

Timor Leste acceded to the Vienna Convention, Montreal Protocol, the London Amendment, the Copenhagen Amendment, the Montreal Amendment and the Beijing Amendment on September 16, 2009. With an Annex A per capita consumption of 0.00033 kilograms (0.38 ODP Tonnes in 2009 for a population of 1.13 million), Timor Leste is classified as a developing country operating under paragraph 1 of Article 5 of the Montreal Protocol. In order to comply with the provisions of the Protocol, as a first step, the Government of Timor Leste has carried out a national survey and formulated its Country Programme and HCFC Phase out Management Plan with the assistance of UNEP and funding assistance from the Multilateral Fund.

The Country Programme provides data on consumption and use of ODS in Timor Leste and expresses the commitment of the Government to phase out consumption of Annex A substances immediately and reduce the consumption of Annex C substances as per the requirements of the Protocol. An Action Plan has been defined, and steps will be taken to implement some or all of the action items, after scrutiny, to ensure a smooth phase out and reduction without causing undue economic hardship to the industrial, commercial and, in particular, the domestic consumers.

Timor Leste does not produce any ODS and all its requirements are met through imports. The 2009 Annex A substances import amounted to 0.38 ODP Tonnes, while Annex C substances import amounted to 0.5236 ODP Tonnes. The entire consumption of ODS was in the Refrigeration and Air Conditioning Service sector.

Timor Leste, as the "new country of the new millennium", is still in the process of building its administration and governmental institutions, developing its own rules, regulations, import export policies, data bases etc. The various government ministries, departments, and the public sector continue to receive a lot of support from UN agencies and donor countries as aid and through the presence of long-term advisors attached to them. There is no specific Environmental Act or Legislation within the Laws of Timor Leste. Consideration is being given to include the Montreal Protocol and its Amendments into the National Laws. This Country Programme will form a part of the recommendations submitted to Cabinet for preparation of legislation. Recently, the Ministry of Development issued a Government Notification (MED/NOU/2010) to ban ODS and ODS using equipment imports (Non HCFC). The efforts to assist the government to establish an import/export licensing policy for HCFCs and other refrigerants is ongoing.

Customs has started using computerized records of all imports and exports but to date the data base does not have any entries for the HS Codes related to ODS and blends and other refrigerants also as they are not declared appropriately and customs does not have the necessary training. Import/Export legislation and regulations will need to be designed with Customs inputs to ensure that ODS can be identified and data entered appropriately.

The Don Bosco Vocational School at Comoro (near Dili) teaches refrigeration and air-conditioning as part of their electrical trade curriculum, but the training concentrates on the electrical aspects of refrigeration and air-conditioning.

Timor Leste's consumption is totally driven by market availability and demand. Annex A substances are no longer available for imports from Indonesia or Singapore and this has resulted in zero imports of CFC-12 and R-502 during the period January – May 2010. The importers also advised that their suppliers in these countries had advised that these refrigerants were not going to be available any more.

In the case of HCFC-22 the demand for comfort air-conditioning has gone up substantially since 2005 with the rebuilding of government buildings, presence of expatriates working as long term advisors to

various government departments, significant presence of international aid agencies, and of course the international peace keeping and police forces in the country. In addition Timorese citizens are also being able to afford the equipment thanks to the low prices of small split and window air-conditioners.

The institutional strengthening project was approved by the Multilateral Fund and the government has established the National Ozone Unit (NOU) under the Secretary of State for Environment, Ministry of Economic & Development. The NOU is the focal point for all ODS phase-out activities, data collection and reporting and for implementing public awareness programs. It will also be the link with the Minister, the Minister of State for Environment and the various departments to ensure the implementation of all measures and coordinate all projects.

The Government is concerned about its lack of an established infrastructure for controlling and phasing out ODS. It has requested that their situation be considered unique and that there be an exception to the strict funding guidelines for HPMPs to enable the country to quickly develop its capacity to manage ODS phase out as otherwise there is a strong possibility of the country being in non-compliance from 2013 onwards.

A total of US$ 271,700 is being requested from the Multilateral Fund to implement the Country Programme and the first stage HPMP projects to sustain CFC phase-out and to achieve the HCFC freeze from 2013 and 10% phase out from 2015.